الأمم المتحدة

A S

Distr.
GENERAL

A/41/994
S/18903
9 June 1987
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الحادية والاربعون
البند ٤٣ من جدول الاعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الثانية والاربعون

رسالة مؤرخة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٧ وموجهة
الى الأمين العام من الممثل الدائم لقبرص
لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي أتشرف بأن أرجو منكم تعميم الرسائل الموجهة اليكم من فخامة السيد سبيروس كبريانو رئيس جمهورية قبرص بشأن عقد مؤتمر دولي معني بمشكلة قبرص (١٠ أذار/مارس و ١٩ أيار/مايو ١٩٨٧) ، وبشأن الحالة في فاروشا (١٠ آذار/مارس و ١١ أيار/مايو ١٩٨٧) ، وبشأن تعزيز قوات الاحتلال التركية وإعادة تزويدها بالمعدات ، وانسحابها ، وكذلك انسحاب المستوطنين الأتراك (٢١ أيار/مايو ١٩٨٧) والمرفقة نسخ منها بهذه الرسالة ، وذلك بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) كونستنتين موشوتاس
السفير
الممثل الدائم لقبرص
لدى الأمم المتحدة

المرفق الأول

رسالة مؤرخة في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٧ وموجهة
الى الأمين العام من رئيس جمهورية قبرص

لعلكم تذكرون أنني قد اقترحت في رسالتيَّ الموجهتين اليكم في ٢٠ نيسان/ابريل و ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ عقد مؤتمر دولي لمعالجة الجوانب الدولية لمشكلة قبرص . ولقد تابعنا مناقشة ذلك أثناء اجتماعنا في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ . وقد تعهدتم في ذلك الاجتماع باجراء مشاورات بشأن هذه المسألة مع أعضاء مجلس الأمن .

وقد أبلغنا السيد ماراك آي. غولدبنغ وكيل الأمين العام للشؤون السياسية الخاصة أثناء زيارته لقبرص في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، بنتائج استطلاعكم الأولية للآراء . ولقد أكدت عندئذ كما أؤكد الآن ضرورة عقد هذا المؤتمر الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة . فأنا أعتقد بإخلاص أنه لا يوجد بين الحجج المقدمة ضد هذا الاقتراح ما يمكن اعتباره حجة صحيحة . وأود أيضا أن أعيد تأكيد رأيي الذي مؤداه أنه ينبغي لكم تأييد هذا الاقتراح والسعي بعزم لاقناع أعضاء مجلس الأمن الذين يبدو أنهم غير مؤيدين لضرورة عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة .

ومما له علاقة بما ورد أعلاه مسألة ما إذا كان قيامكم بالدعوة الى عقد مؤتمر دولي يقع في حدود بعثة المساعي الحميدة التي كلفكم بها مجلس الأمن أو في حدود النطاق العام لمهمة الأمين العام للأمم المتحدة بمقتضى أحكام ميثاق الأمم المتحدة . ولقد خلصنا في مناقشاتنا السابقة الى أن قيام الأمين العام بمثل هذه الخطوة لا يخرج عن مهمته ودوره سواء بموجب القرارات ذات الصلة أو بموجب الميثاق .

ومع ذلك فقد ذُكر أثناء بعض المناقشات الثنائية التي أجريناها مؤخرا مع بعض الحكومات أنكم تعتبرون الدعوة الى عقد مؤتمر دولي أمرا يقع خارج ولايتكم المحددة أو الولاية العامة للأمين العام . وفي ضوء هذا ، سأكون ممتنا إذا تفضلتم بإبلاغي برأيكم المدروس وموقفكم بشأن هذه المسألة ، حتى يتسنى اتخاذ الخطوات المناسبة ، عند الاقتضاء ، لضمان أن يؤذن لكم بالعمل على عقد هذا المؤتمر الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة .

(توقيع) سبيروس كبريانو
رئيس جمهورية قبرص

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٧ وموجهة
الى الامين العام من رئيس جمهورية قبرص

أشير في رسالتي هذه الى آخر التطورات المتعلقة بمدينة فاروشا . وأود في المقام الأول أن أذكّر بقرار مجلس الامن ٥٥٠ (١٩٨٤) الذي رأى أن "المحاولات الرامية الى توطين سكان من غير أهالي فاروشا في أي جزء منها غير مقبولة" ، ودعا "الى نقل هذه المنطقة الى إدارة الأمم المتحدة" .

وعلاوة على ذلك ، فإن مسألة إعادة توطين أهالي فاروشا فيها ، كما تعلمون جيدا ، قد اعتبرت في الاتفاق الثاني رفيع المستوى لعام ١٩٧٩ ، مسألة ذات أولوية . وقد أكدت من جديد صحة هذا الاتفاق في مناسبات عديدة . ولعلكم تذكرون أيضا أن الاتفاق رفيع المستوى يتعلق بكل الجزء اليوناني من المدينة وليس بالمنطقة التي يشار اليها أحيانا بعبارة "المنطقة المغلقة" من فاروشا فحسب . ولذلك لا ينبغي ، بأي حال ، أن يؤوّل اهتمامنا الحالي في هذا المجال تأويلا يفهم منه أن ثمة شيء تغير قد طرأ على موقفنا المتمثل في أننا نعتبر إعادة توطين جميع سكان فاروشا في المدينة بأكملها أمرا ذا أولوية ، وفقا لما ورد في الاتفاق الرفيع المستوى لسنة ١٩٧٩ .

وقد صرح علانية السيد ماراك أ. غولدينج وكيل الأمين العام للشؤون السياسية الخاصة ، خلال زيارته الأخيرة الى قبرص ، بأنه تلقى التأكيدات التالية من الجانب التركي :

١ - أنهم لا يعتزمون تغيير الوضع القائم حاليا فيما يتعلق بفاروشا ، وعلى وجه التحديد الحالة التي كانت سائدة في سنة ١٩٧٤ بعد الغزو التركي مباشرة .

٢ - أن استعمال الفنادق الثلاثة وهي "ساندي بيتش" و "غولون بلاج" و "ماربنا" ، ذا طبيعة مؤقتة .

٣ - أن هذا الاجراء سيلغى بمجرد أن يتم اتخاذ ترتيبات لإيواء الطلبة أو الأشخاص الآخرين المقيمين حاليا في هذه الفنادق .

وإنني أقدر الجهود التي تبذلونها لضمان الوفاء بهذه التعهدات . بيد أن التأكيد الثالث ومفاده أن الأشخاص الذين يشغلون الفنادق حاليا سينقلون منها ، يظل تأكيدا ذا طبيعة عامة وغير محددة ، الى أن يلتزم الجانب التركي التزاما محددا بنقل الطلبة في تاريخ محدد في أقرب وقت ممكن .

ولذلك ، فإنني أرجو من سعادتكم أن تثيروا هذه المسألة مرة أخرى مع الجانب التركي بغية ضمان الوفاء بما ذكر أعلاه في تاريخ محدد دون مزيد من التأخير .

(توقيع) سبيروس كبريانو
رئيس جمهورية قبرص

المرفق الثالث

رسالة مؤرخة في ١١ أيار/مايو ١٩٨٧ وموجهة
الى الأمين العام من رئيس جمهورية قبرص

أشير الى رسالتكم المؤرخة في ٩ نيسان/ابريل ١٩٨٧ بشأن الحالة في فاروشا .

وأود أن أعرب عن قلقي البالغ إزاء استمرار تغير الوضع الراهن فيما يتعلق بفاروشا ، أي في الحالة التي كانت سائدة في عام ١٩٧٤ بعد الغزو التركي مباشرة . أما تأكيدات الجانب التركي بأنه ، في جملة أمور ، "لايعتزم تغيير الوضع الراهن" في مدينة فاروشا "وأنه سوف يخلي الأماكن ما أن يتوافر مكان بديل" فهي تأكيدات لاتزال حتى الآن وعودا فارغة . ولذلك ، فإنني أشير الى رسالتي الموجهة اليكم بتاريخ ١٠ آذار/مارس ١٩٨٧ والتي ذكرت فيها موقفنا الذي يوجد لديَّ كل سبب للاعتقاد بأنه مطابق لرأيكم في هذه المسألة . وكما ذكرنا في تلك الرسالة ، فإننا نقدر جهودكم التي لم يحالفها حتى الآن أي نجاح لسوء الحظ .

وكما تعلمون جيدا ، فقد أعتمدنا على التأكيدات المقدمة الينا من سعادتكم ومن ممثليكم بصدد إعادة الوضع الراهن الى ما كان عليه في فاروشا ، وكنت آمل أن تنقلوا اليَّ شيئا أكثر تحديدا فيما يتعلق بامتثال الجانب التركي لتعهداته .

ولا يشكل موقف الجانب التركي إساءة الى إرادة المجتمع الدولي فحسب ، كما عبَّر عنها مجلس الامن في قراره ٥٥٠ (١٩٨٤) الذي "يرى أن المحاولات الرامية الى توطين سكان من غير أهالي فاروشا في أي جزء منها غير مقبولة ، ويدعو الى نقل هذه المنطقة الى إدارة الامم المتحدة" ، بل يشكل أيضا خرقا لاتفاق الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في أيار/مايو ١٩٧٩ ، والذي أعطى أولوية لإعادة توطين أهالي فاروشا في مدينتهم .

ومن الواضح أن الجانب التركي يلجأ مرة أخرى الى تكتيكاته المعروفة في خلق الامر الواقع ثم محاولة إيجاد طرق ووسائل لتبريره بعد ذلك .

ولذلك ، لا ينبغي التفكير في أية ذرائع مهما كان نوعها من الذرائع التي تلغي التعهد الصريح بإخلاء الأماكن الثلاثة جميعها إخلاء تاما في موعد محدد وبدون أي تأجيل أو تأخير إضافي .

وإنني آمل أن تستخدموا جميع الوسائل المتاحة لضمان إعادة الوضع الى ما كان عليه في عام ١٩٧٤ مما يضع على الفور حدا لاستخدام الفنادق الثلاثة ، وهي "ماندي بيتش" و "ماريننا" و "غولدن بلاج" . وفي هذا الصدد ، أود أن أشير الى التأكيدات التي نقلها الينا السيد ماراك آي. غولدينغ ، وكيل الامين العام للشؤون السياسية الخاصة ، خلال زيارته الاخيرة الى قبرص ، ومفادها أن ذلك الاستخدام لا يشمل أية فنادق أو مباني أخرى في فاروشا .

وكما تعلمون ، فإن مقررات مجلس الإمن ذات طبيعة ملزمة لاعضاء الامم المتحدة . لذا نحن نشعر بأنه ينبغي لكم أن تطلبوا الى تركيا رسميا وضع المدينة تحت ولايتكم . وأرى أن تحرصوا على الحصول على رد رسمي من تركيا ، وأن تضمّنوا تقريركم المقبل الى مجلس الامن نبذة عن جهودكم وعن رد تركيا في هذا الصدد .

وختاما ، أود أن أكرر القول بأن الاهتمام الحالي بالمنطقة المشار اليها بوصفها "المنطقة المغلقة" من فاروشا لا ينبغي تفسيره بأي شكل من الاشكال بأنه تغيير في موقفنا فيما يتعلق بإعادة توطين جميع أهالي فاروشا الشرعيين في مدينتهم برمتها وذلك على سبيل الاولوية كما جاء في اتفاق الاجتماع الرفيع المستوى لعام ١٩٧٩ وكما نص عليه قرار مجلس الامن ٥٥٠ (١٩٨٤) .

(توقيع) سبيروس كبريانو
رئيس جمهورية قبرص

المرفق الرابع

رسالة مؤرخة في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٧ وموجهة
الى الامين العام من رئيس جمهورية قبرص

أود الاشارة الى رسالتكم المتضمنة ردكم والمؤرخة في ١٠ نيسان/ابريل ١٩٨٧ بشأن اقتراح عقد مؤتمر دولي يتناول الجوانب الدولية للمشكلة القبرصية وعلى وجه التحديد مسألة انسحاب القوات التركية والمستوطنين الاتراك من قبرص ومسألة الضمانات الدولية .

لقد اقترحت في رسالتي الى سعادتكم ، المؤرخة في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٧ أن تقوموا بتأييد ودعم الاقتراح الداعي الى عقد مؤتمر دولي بشأن قبرص تحت رعاية الامم المتحدة . كما رجوت منكم إبلاغي بما إذا كنتم تعتبرون أن هذه المبادرة تقع ضمن اختصاصكم بموجب الميثاق والقرارات ذات الصلة للأمم المتحدة .

ومع تقديرنا للجهود التي تبذلونه في استطلاع آراء أعضاء مجلس الامن والاطراف المعنية ، فان عدم استجابة الجانب التركي بصورة بناءة لا يمكن أن يكون عاملا محددا في موقفكم أنتم بشأن عقد مؤتمر دولي ، إذا رأيتم أنه يقع ضمن اختصاصكم . بل على العكس ، ففضلا عن أن الطابع الدولي للمشكلة القبرصية يجعل عقد هذا المؤتمر أمرا ضروريا ، فان الموقف التركي بصفة عامة وفيما يتعلق بالجوانب الدولية للمشكلة القبرصية بصفة خاصة ، يجعل عقده من باب أولى أكثر حتمية . وبعد ١٣ عاما من العدوان والاحتلال وانتهاك حقوق الانسان والحريات الاساسية والانتهاء الى طرق مسدودة والتهديد المستمر للسلم ، لا يمكن أن يكون هناك حجة سليمة ضد عقد مؤتمر دولي بشأن قبرص تحت رعاية الامم المتحدة . وإنني موقن بأن عقد هذا المؤتمر سيعزز تنفيذ قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ويسهم بصورة أساسية في التوصل الى حل شامل للمشكلة القبرصية .

ولهذا ، فانني أحثكم بشدة ، مرة أخرى ، على تأييد الاقتراح الداعي الى عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الامم المتحدة والى الشروع في بذل جهود ذات مضاء لاقناع الدول الاعضاء ، التي يبدو حاليا أنها لا ترى ضرورة لعقد ذلك المؤتمر . ومن الواضح أن تأييد الامين العام نفسه للاقتراح سيعطي دفعة قوية للجهود الرامية الى تعزيزه وقبوله . وسنستمر ، من جانبنا ، في اتصالاتنا وجهودنا الرامية الى ضمان حشد أكبر دعم ممكن لهذا الاقتراح .

ونحن نرى أن نطاق واجبكم واختصاصكم النابع من الميثاق ومن قرارات الأمم المتحدة يتسع لأي طريقة محددة تستهدف التوصل الى حل للجوانب الدولية للمشكلة القبرصية ، التي أقررتم أنتم أيضا بأهميتها والتي من الواضح الآن تماما أن يجب حلها على سبيل الأولوية والعجلة .

وبهذه الروح فاننا نستفسر عما إذا كنتم تعتبرون أن التقدم بمبادرة ، من جانبكم ، لعقد مؤتمر دولي يقع في نطاق اختصاصكم بوصفكم أمينا عاما للأمم المتحدة .

ولهذا ، فانني أكون ممتنا ، لو تلقيت منكم ، في أقرب وقت ممكن ، ردا بشأن موقفكم من المسائل المحددة الواردة في هذه الرسالة .

(توقيع) سبيروس كبريانو
رئيس جمهورية قبرص

المرفق الخامس

رسالة مؤرخة في ٢١ أيار/مايو ١٩٨٧ وموجهة
الى الامين العام من رئيس جمهورية قبرص

تعلمون جيدا الحقائق المتعلقة بقيام تركيا بغزو واحتلال ٣٧ في المائة من أراضي جمهورية قبرص . على أن الاجراءات الاخيرة التي اتخذتها تركيا بتعزيز قوات احتلالها وتجهيزها من جديد بالمعدات ، تحملني على أن أذكركم بمسيس الحاجة الى ضمان انسحاب جميع قوات الاحتلال والمستوطنين من أراضي جمهورية قبرص .

لقد عمدت تركيا الى الغزو وما تلاه من أعمال عنف وحشية لإرغام ٢٠٠ ألف قبرصي يوناني على الفرار من ديار أجدادهم . وقد منعت قوات الاحتلال التركية أولئك اللاجئين من العودة الى ديارهم .

وبفضل قوات الاحتلال التركية ، وضعت تركيا عددا كبيرا من المستوطنين يتراوح تقديرهم الموثوق بين ٦٠ ألف و ٦٢ ألف مستوطن في المنطقة المحتلة من جمهورية قبرص . وإن كان من المعلوم تماما أن الغرض الاساسي من جلب المستوطنين من الخارج هو تغيير الطابع الديموغرافي والتركيب السكاني في الجزء المحتل من قبرص ، فقد أسفر كذلك عن إضعاف الهوية القبرصية لدى القبارصة الاتراك ورغبتهم في التصالح مع مواطنيهم من القبارصة اليونانيين . وقد تجلت المحاولات المبذولة لإضفاء الطابع التركي في أساليب عديدة أخرى وهي : تدنيس أماكن العبادة ، ونهب الآثار القديمة والاعمال الفنية وتغيير أسماء الاماكن اليونانية وما الى ذلك .

وهناك مظهر آخر للاحتلال يتمثل في الحركة الانفصالية وما يقال عن إنشاء "الجمهورية التركية لقبرص الشمالية" التي نهت عنها صراحة المعاهدات التي أنشأت جمهورية قبرص . وقد أدان العالم لاسيما من خلال قراري مجلس الامن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤) العمل الاستفزازي الذي يتمثل في خلق هذا الكيان غير الشرعي واعتراف تركيا به .

وفضلا عن ذلك ، يهدف الاحتلال الى إرغام الطائفة القبرصية اليونانية على التفاوض تحت تهديد السلاح وقبول ترتيب يقوم على أساس الامر الواقع الذي صنعه العدوان التركي والاعمال غير الشرعية اللاحقة مما يشكل انتهاكا لميثاق الامم المتحدة وقراراتها .

ويعتبر وجود القوات التركية في قبرص أمرا غير مشروع يجب انهـــاؤه دون أي ابطاء آخر . وهو أمر غير مشروع لأنه ينتهك ميثاق الأمم المتحدة ومعاهدات معينـــة ، منها المعاهدات التي تم التوقيع عليها في عام ١٩٦٠ . لقد رفض المجتمع الدولـــي الأعذار العديدة التي انتحلتها تركيا لتبرير وجود جنودها في قبرص ودعا الى انسحـــاب جميع قوات الاحتلال التركية من أراضي جمهورية قبرص (انظر قرار مجلس الأمـن ٣٦٥ (١٩٧٤) الذي يؤيد قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د ـ ٢٩) الى آخر ذلك ، وقرارات الجمعيـــة العامة ٣٢١٢ (د ـ ٢٩) (الذي أيده قرار مجلس الأمـــن ٣٦٥ (١٩٧٤) ، و ٣٣٩٥ (د ـ ٣٠) ، و ١٥/٣٢ و ١٥/٣٣ و ٣٠/٣٤ (١٩٧٩) و ٣٥٣/٣٧ .

وبدلا من أن تسحب تركيا قواتها امتثالا للقانون الدولي واستجابة لمطلـــب المجتمع الدولي كما أعربت عنه القرارات الوارد ذكرها أعلاه ، فان ما تفعله تركيـــا هو عكس ذلك تماما ، إذ أنها ما فتئت تعزز وتزيد عدد قواتها في قبرص . وقد ثبت الآن بما لا يدع مجالا لأي قدر معقول من الشك أن قوات الاحتلال التركية في قبرص قـــد زادت زيادة كبيرة من حيث الكيف والكم خلال الشهور الأخيرة .

وتدل المعلومات الموثوقة أن عدد الجنود الأتراك في المنطقة المحتلة من قبـرص يتراوح بين ٣٤ ألف و ٣٥ ألف جندي . وهذا يعني زيادة ضخمة خلال الشهور القليلـــة الماضية ، وإن عدد الدبابات زاد ١٠٠ دبابة أو بنسبة ٥٠ في المائة حتى أصبح مجمـــوع عدد الدبابات الثقيلة ٣٠٠ دبابة في الوقت الحاضر . ويستدل من برنامج التحديـــث وزيادة عدد القوات أن قوة نيران القوات التركية تضاعفت ثلاث مرات . وينبغي الربـــط بين هذه المعلومات وبين المطار العسكري في لفكويكو والميناء البحري في كيرينيـــا وكميات المعدات الوافرة التي نقلتها تركيا الى الجزء المحتل من قبرص تمهيدا لجلـــب قوات اضافية من المعروف أنها خصصت لهذا الغرض .

إن وجود قوة الاحتلال العسكرية الضخمة هذه في أراضي جمهورية قبرص حري ألا يـدع أي مجال للشك في حقيقة نوايا تركيا في قبرص . وإن وجود قوات الاحتلال في قبرص يشكـل تهديدا مباشرا موجها ضد الشعب القبرصي . كما أن وجود تركيا غير القانوني في قبـرص ورفض تركيا سحب قواتها يحولان دون إحراز تقدم نحو ايجاد حل عادل وعملي لمشكلة قبرص.

إنني أطلب الى سعادتكم اتخاذ جميع الخطوات اللازمة وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها لازالة هذا التهديد الخطير الموجه ضد سيادة جمهورية قبرص وسلامة أراضيها .

(توقيع) سبيروس كبريانو

رئيس جمهورية قبرص

- - - - -